# التغيّر الديمقراطي والحكم الراشد في العالم العربي: تكامل مفاهيمي أم تناقض خصوصياتي"

تاريخ استلام المقال: 2016/02/25 تاريخ قبول المقال للنشر 2018/03/19

**د.ابرادشة فريد**

أستاذ محاضر . أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة . الجزائر .

البريد الكتروني: bradchafarid80@yahoo.com

**ملخص الدراسة:**

تتناول هذه الدراسة إشكالية التغيّر الديمقراطي والحكم الراشد في العالم العربي، هذه المعضلة التي لم تتجسد إلى الوقت الراهن، رغم المجهودات والإمكانيات الكبيرة المرصودة لها من طرف الحكومات العربية. وبالتالي فمن خلال هذه الورقة البحثية سوف نتطرق إلى أهم العراقيل التي تحول أو تقف عائقا أمام كل المبادرات والوصفات المتعلقة بهذه المصطلحات الغربية المصدرة إلى المنطقة العربية، وهنا سنرصد نقطة التحليل الأساسية وهي مشكلة الهوية والبيئة أو الخصوصيات التي تجعل من أفكار العالم الغربي لا تنطبق على البيئة ولا على الذهنية العربية.

Résume :

Cette étude traite du problématique du changement démocratique et de la bonne gouvernance dans le monde arabe, ce dilemme qui ne s'est pas encore concrétisées, malgré tous les efforts des gouvernements arabes dans cette terme.

Nous remarquons aussi d'apprêt cette recherche que chaque espace du monde est différents de de l'autre, notamment sur les concepts , références intellectuelles et religieuses cette comparaissant qui montre qu' il ya une grands paradoxes entre les termes de la démocratie et de bonne gouvernance, entre les environnements et les peuples.

**مقدمة:**

لقد كثرت الدراسات في العالم العربي حول موضوع الديمقراطية والحكم الراشد، لكن المتصفح لتلك الدراسات يجد أنّ معظمها لا تكاد تخرج عن الانتساب والانتماء لفضاء واحد هو الفضاء الفكري للمدارس الغربية، كما أننا نجد معظم الدول العربية منذ بداية موجة التحرر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي تسعى جاهدة في طريق بناء وتأسيس أنموذج عملي واقعي يخرجها من دائرة التبعية والتخلف، ويعيدها إلى المسار الحضاري الصحيح، ولكن للأسف الشديد فواقعها المعيش والميداني يبيّن دون أدنى شك أنها لم تستطع إلى حد الساعة رغم كل المجهودات أن تبني لنفسها نظرية أو أنموذجا مستقلا وخاصا، يكون نابعا من قناعاتها وموافقا لأصالتها وجذورها، فيمكنها على الأقل من الانطلاق في تحديد المسار المستقبلي لعملية التنمية والحكم الراشد والتي لن تكون قابلة للتجسيد والتنفيذ إلاّ عن طريق أدوات ملائمة وعقول محلية خالصة.

بطبيعة الحال لا أحد يستطيع أن ينكر بأنّ الدول العربية من خلال مختلف التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها، قد حاولت كثيرا أن تطبق مجموعة من الوصفات المختلفة، منها ما هو نابع من حضارتها ومنها ما جادت به عقول الطرف الآخر على اختلاف مشاربه...الخ، ولهذا فقد كانت البرامج المتتالية تسعى نحو إرساء دعائم وركائز إصلاحات حقيقية، هدفها الأسمى تحقيق ثنائية التنمية والأمن الإنساني، هاته الثنائية التي بدورها لا مجال للتحدث عنها دون بناء صرح مؤسساتي قوي يكون عماده مبدأي التحول الديمقراطي وإرساء معايير الحكم الراشد، لكن الواقع دائما ينبئنا بأنه إلى يومنا هذا لا عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي تجسدت ولا نظرية الحكم الراشد نجحت، على الرغم من الترويج الغربي الكبير لهما، والإصرار على

الاستمرار في تجريبهما. وبالتالي فقد ضاعت كل تلك العمليات والبرامج التنموية والتحولات الديمقراطية في مخططات وسياسات الحكومات العربية المتعاقبة دون أن تصل إلى المبتغى المرسوم.

**مشكلة البحث**

طبعا هنا تبرز الإشكالية التي يجب أن تعطينا الشجاعة كعرب ومسلمين، لكي نخوض غمارها ونحاول قدر الإمكان فك شيفرتها المستعصية، من خلال طرح التساؤل العميق ما هو السبب الذي يجعلنا نحجم عن العودة إلى موروثنا الحضاري في تطبيق برامج التنمية والإصلاح والحكم الراشد ؟ ولماذا لا نستطيع أن نعترف بأنّ الإنتاج الفكري الغربي الذي مازلنا نستورده قد فشل في حل جميع مشاكلنا؟ بل لقد ساهم في خلق مشاكل أخرى نحن في غناً عنها. ولماذا نحن دائما مستهلكين للمعرفة وللنظريات ولسنا منتجين لها؟ لماذا الحل في أيدينا ولا نأبى إلاّ أن نضع أنفسنا أمام رحمة الآخر؟ فهل هذا التوجه هو حتمية وقدر أم أنه اقتناع بعدم جدوى المحاولة من الذات المحلية؟

كل هذه الإشكاليات التي تعتبر في الواقع سهلة من حيث صياغتها، ولكنها معقدة في حال الإجابة عنها أو البحث فيها، وذلك للعديد من الاعتبارات وفي مقدمتها تبعيتنا الأيديولوجية للغرب وللفكر الغربي.

طبعا هذا الفشل الذريع الذي أصبح ملازما لسياساتنا، أدى الى زرع خلل في مختلف ميكانيزمات التطبيق في السياسات والبرامج الحكومية التنموية للدول العربية، كما أنّ هذا الأمر لم يحرك في فكر القادة العرب ضرورة العودة إلى الموروث الحضاري ولا الخصوصيات المحلية التي امتازت بها الحضارة الإسلامية في زمن من الأزمان، لدرجة أن ذلك الفكر قد استطاع في عصر من العصور أن يقود العالم وأن تكون الخلافة الإسلامية قاطرة ذلك العالم، وأنموذجها المثالي الذي لا يُعلى عليه، كيف لا؟ والحجة يسوقها علماء الغرب

المستشرقون في مؤلفاتهم وشهاداتهم المختلفة، في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الغربية تعيش في عصور الظلام التي عرفتها أوربا القرون الوسطى.[1]

لقد أكدت مدرسة التحديث ومن جاء بعدها من مدارس الغرب عموما، على أنّ الوصفة السحرية للتحول الديمقراطي والحكم الراشد والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان...الخ، يجب أن لا تخرج عن الطيف الحضاري الذي نهجته وسلكته دول الغرب، وبالتالي فإنّ كل المصطلحات المتداولة حول نظريات التنمية والتحول الديمقراطي والحكم الراشد هي وليدة الفلسفة اليونانية هذه الفلسفة التي تعتبر المنطلق الحضاري والمصدر الأول والأخير الذي تستند إليه المدارس الغربية، كما أنّ هذه المصادر وما أفرزته من مصطلحات تعتبر الشرط الأساسي والضروري والأكيد لأي تحول من ظلمات التخلف إلى أنوار التنمية ومن أوحال الحكم الفاسد إلى جنات الحكم الراشد...الخ، ولذلك يشترط معظم علماء الغرب على كل طامح للديمقراطية وللحرية وعلى كل من يريد الوصول إلى ما وصلت إليه الحضارة الغربية أن يسلك مسلكها، وإلاّ فإنّ المآل سيكون الفشل.

فالغرب ومن خلال النقاشات الأكاديمية يؤكد بأنّ حضارته التي تقف اليوم شامخة أمام مرأى الملايير من الشعوب، لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه، لولا فصلها للدين عن السياسة من جهة،وللدين عن العلم من جهة أخرى، وبالتالي ظهرت اللائيكية وظهرت العَلمانية، وعلى إثر تلك الحالة من الجمود والتخلف الذي ساد القارة الأوربية، تم توجيه أصابع الاتهام إلى رجال الدين الذين ساهموا بشكل مباشر في تخلف أوربا لما يقارب العشرة قرون، وبالتالي

[1]- rouger scruton , **The palgrave Macmillan Dictionary of political Thought**, 3 édition, published by palgrave Macmillan, New York, 2007, p 585.

فالغرب يريد أن يفرض نفس المنطق على باقي الشعوب والحضارات، وفي مقدمتها الشعوب العربية التي هي شعوب إسلامية في الأساس.

لكن البرهان العلمي في هذه المسألة يؤكد بأنّ السياق التاريخي والحضاري الذي ميّز مرحلة القرون الوسطى في أوربا، ليست هي نفسها التي ميزت الحضارات الأخرى، بما فيها بعض الحضارات اللادينية كاليابان، أضف إلى ذلك أنّ التعارض الذي ظهر بين العلم والفكر الكنسي في أوربا، لم يكن مطروحا للنقاش في الفكر العربي الإسلامي، بل أنّ كل الشواهد تؤكد بأنه إلى اليوم لم يثبت إطلاقا تعارض أوامر الدين الإسلامي مع الحقائق والأبحاث العلمية، وبالتالي فهذه استنادات كافية لعدم التسليم أو القبول بالحتمية الأيديولوجية التي يريد علماء الغرب إقناع الدول والشعوب الأخرى بالانسياق خلفها.

**منهجية الدراسة:**

ومن خلال هذه الدراسة سوف نعتد على المنهج المقارن الذي سنقارن من خلاله بين المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة وبين البيئات والأفكار المختلفة، خاصة بين الفضاء الغربي والفضاء العربي، واللذين بالتأكيد لا يعتبران مجالين متكافئين، أو حتى قابلين للمقارنة، لأنّ هناك من الباحثين والدارسين من لا يعتبرهما مجالين قابلين للمقارنة نظرا لشروط المقارنة التي تشترط عنصر التباين لا الاختلاف في عقد هكذا مقارنات.[1]

كذلك إلى جانب المنهج المقارن سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف مفاهيم الدراسة، وعلاقتها ببعضها البعض، لأنّ الوصف وحده لا يكفي لتحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي لابد أن يلازمه عنصر التحليل

[1]. عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 95 . 96.

الذي سيشرح ويفسر لنا الواقع الذي نصفه، لا كما هو بجموده، وإنما سنحلل في كيفية تحول هذا الواقع ومختلف حيثياته، وفي هذا يرى موريس أنجرس أنّ العلم لا يكتفي بوصف المواضيع والظواهر، بل يبحث أيضا عن تصنيفها وترتيبها... ( ثم ) الوصول إلى تفسيرها. لهذا يمثل التفسير القلب النابض للمسعى العلمي".[1] وبالتالي فالوصف لوحده لن يكون طريقا نحو الأصالة العلمية، بقدر ما يكون عبارة عن تشخيص دون معرفة الأسباب.

**أهمية البحث**

في الوقت الذي مازالت فيه الحكومات العربية تتخبط في إشكالية إيجاد منفذ حقيقي نحو إرساء آليات الانتقال والتغيّر الديمقراطي والحكم الراشد، فإنّ نظيراتها من الدول الغربية قد قطعت أشواطا عملاقة في هذه البرامج، بل لقد انتقل الحديث فيها إلى مصطلحات أخرى أكثر دقة وتقنية كمصطلحات الأمن الإنساني، والحكومة الالكترونية، حقوق الإنسان الرقمية...الخ، صحيح أنّ هذه المصطلحات هي مصطلحات حديثة نسبيا، إلاّ أنها في الواقع تتبع من نفس المشكاة الفكرية والحضارية التي وُلدت من رحم الفكر الغربي،وعلى الرغم من أسبقية مصطلح التحول الديمقراطي في الوجود، إلاّ أنّ مصطلح الحكم الراشد الذي صدر لأول مرة وبشكل رسمي من خلال حملة الترويج الكبرى التي قادها البنك العالمي في تقريره الشهير حول التنمية في العالم 1989 وبالتحديد في كيفية تمويل النمو في دول أفريقيا وبالتالي حث الحكومات على أن تسلك مسلك الديمقراطية والحكم الراشد.[2]وهو نفس الخطاب الذي ورد في تقرير التنمية

---

[1]. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وأخرون، ( الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004)، ص،56 . 57.

[2]. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1989 النظم المالية والتنمية مؤشرات التنمية الدولية، ط1، القاهرة: مطابع الأهرام، 1989، ص 25 . 29.pdf

البشرية لعام 2002 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأنّ الحكم الرشيد يدل على الحكم الديمقراطي.[1]

إذا راجعنا مصادر الفكر العربي والإسلامي فإننا لن نجدها مصادر عقيمة أو جامدة، كما يصوره لنا بعض الدارسين لقشور الفكر العربي، والذين حتما لم يتوغلوا في دراسة جوهر هذا الفكر، في الوقت الذيكانت فيه الأمة العربية والإسلامية مضرب المثل في العلم والأمانة، ومجالا خصبا للأبحاث العلمية الأصيلة، ولهذا فقد وصفها الكثير من علماء أوربا أنفسهم بصفة: أن العرب هم أساتذة أوربا. تقول المستشرقة الألمانية **زيغريد هونكه:** " **قدم العرب لأوربا أثمن هدية وهي طريقة البحث العلمي الصحيح التي مهدت أمام الغرب طريقه لمعرفة أسرار الطبيعة وتسلطه عليها اليوم** " . ويقول أخر " **لو لم يظهر العرب على مسرح التاريخ لتأخرت نهضة أوربا عدة قرون** " ويكفي فخرا للعرب أنه إلى غاية عام 1830 وعلماء العقاقير الطبية في أوربا لا يزالون يستخدمون المؤلفات العربية ومصطلحاتها في علم الصيدلة ويستعينون بها " طبعا مثلما نفعل نحن اليوم بمصطلحات الغرب.[2]

وعطفا على ما تقدم فإنه لمنّ الإجحاف بحق الفكر العربي أن يختزل في الشعر وقواعد اللغة والنحو، فلقد كانت للعرب حضارة وأنظمة حكم سياسية جد متطورة، ولا أدل على صحة هذا الرأي من صفتي العدل والتنمية التي عرفتها هذه المنطقة لفترات زمنية طويلة، طبعا والتي لم تكن تطبق فيها الأنموذج الديمقراطي الذي يحاول الغرب اليوم فرضه على العالم بكل ما يتمتع به من

---

[1].U N D P, RAPPORT MONDIAL SUR LE DÉVELOPPEMENT HUMAIN 2002 Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, Publié pour le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), New York, U S A, 2002, p p 50 – 51. pdf

[2] . نادية حسنى صقر، **العلم ومناهج البحث في الحضارة الإسلامية**، القاهرة: جامعة المنيا كلية الدراسات العربية، مكتبة النهضة المصرية، 1991، ص ص 142 . 143.pdf

أدوات اقتصادية وسياسية وثقافية وحتى عسكرية. وهذا عمر بن عبد العزيز الذي كتب إليه والي خرسان يستأذنه في أن يرخص له استعمال الشدة والعنف على أهلها قائلا للخليفة عمر: " **إنهم لا يصلحهم إلاّ السيف والسوط**" فانظر ماذا كان رده التقي الحازم: " **بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، واعلم أنّ الله لا يصلح عمل المفسدين**" .. !!! .[1] هكذا تقوم الدول وتبنى الأركان، وتتحقق الهيمنة على الأمم والشعوب، فالإسلام يملك القلوب قبل كل شيء .

وبالتالي فهل هو قدر على الشعوب العربية الإسلامية، وعلى جميع الشعوب المستضعفة في العالم أن تكون تابعة لغيرها؟ وهل يجب أن تسلك نفس المسلك حتى تصل إلى طريق الأمان؟ هذا ما سوف نجيب عليه من خلال تحليل المعطيات المتوفرة ومقارنتها بالشواهد الواقعية.

**أولا: التغير الديمقراطي والحكم الراشد: من التكامل الغربي إلى التناقض العربي**

أولا وقبل كل شيء سوف نختصر قدر الإمكان في الإطار المفاهيمي للدراسة الذي نرى بأنّ الدراسات السابقة.[2] قد أعطته حقه كاملا ومستوفيا، فالكثير من الكتاب العرب قد كتبوا عن هذا الموضوع، وبالتالي سوف ينكب تحليلنا على تحليل إشكالية الموضوع مباشرة، دون إطناب أو حشو لا فائدة منه.

---

[1]. خالد محمد خالد، **خلفاء الرسول**، ط4، ( بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص 404.

[2]. أنظر كل من: زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانيةGovernance قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، وكذلك: راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005).

**أ . تعريف التغيّر أو التحول الديمقراطي:**نعتقد بأنه لم يلقى مصطلح اهتمام ولا دراسة من موضوع الديمقراطية، التي يعرفها الجميع بأنها حكم الشعب ديموس كراتوس، أما عبارة التغير أو التحول التي دخلت على الديمقراطية، فهناك من يطلق عليها عبارة التغيرّ الديمقراطي والبعض الآخر التحول الديمقراطي، ويفضل جزء آخر تسمية الانتقال الديمقراطي، وفيما يلي سوف نحدد لغويا معناها جميعا؛ فعبارة التحول: تعني الانتقال من موضع إلى آخر، أو من حال إلى حال. بينما التغيّر يعني جعل الشيء على غير ما كان عليه. في حين يشير مصطلح الانتقال إلى التحرك من مكان إلى آخر.[1]

ونظرا لأنه لا يمكننا فصل السياق اللغوي عن الاصطلاحي، فإنّ الاشتقاق من التعريفات السابقة يؤكد على أنّ المصطلحات الثلاثة على الأقل في موضوع الديمقراطية معناها الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، طبعا دون الخوض في تفاصيل هذين الوضعين، وهل فعلا كان هذا الانتقال من وضع سيء الى وضع حسن أم العكس، لأنه في تحليل هذا الوضع طبعا ستبرز مسألة الخصوصيات والبيئات التي لا تخضع بالضرورة لنفس معيار التعميم.

يعرف صمويل هنتجتون عملية التغيّر الديمقراطي بأنها تحول أنظمة الدول من السياسة التسلطية إلى النظام الديمقراطي، هذا التحول الذي سوف يحدث ثورة كونية ستسود العالم كله، وهو مهمة أمريكا الأساسية في العالم

[1]. صلاح الدين الهواري وأخرون، **المعجم الوسيط المدرسي عربي عربي**، ( بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، د. ت .ن) ص 406، 1208، 1698.

المعاصر، فتدعيم التحول الديمقراطي أصبح رأس الأولويات للسياسة الخارجية الأمريكية بعد انهيار الشيوعية.[1]

**ب . تعريف الحكم الراشد:** الحكم الراشد هو مصطلح يوناني إغريقي في الأساس أشتق من الفعلKubernan كوبرنان، وباللاتنية (gubernare)، والذي يعني قيادة السفينة، وتوجيها السفينة الوجهة الصحيحة.[2] وإذا تحدثنا عن توجيه السفينة فإننا سنشترط شروطا أساسية وعلمية لنجاح هذه العملية؛ أولها: وجود قائد قوي يتحكم في فن قيادة السفن وفي علم الملاحة، وثانيها: وجود سفينة في حالة جيدة خاصة الدفة أو المروحة التي توجه تلك السفينة أو الطائرة أو البالون الهوائي، في أي ظرف ووقت، وتسمى الدفة بالفرنسية gouvernail.[3] أما ثالثها: تحديد الوجهة أو الهدف الذي يراد الوصول إليه بدقة، والذي يجب كذلك أن يكون هدفا عقلانيا وقانونيا وإنسانيا في ذات الوقت، ورابعا وهو الشرط الأخير: أن يتوفر طاقم من المساعدين والبحارة الاحترافيين والنزهاء إلى جانب قائد السفينة، لأنّ السفينة طبعا لا تسير بفرد واحد، وبالتالي فإنّ الحكم الراشد وبالاستناد إلى هذا التعريف يمكن إسقاطه على كل هيئات ومؤسسات الدولة بداية من الأسرة ووصولا إلى السلطات الثلاث للدولة وبالتحديد إلى رئاسة الدولة، وأنّ أي خروج على هذه العقلانية سيعتبر بدوره خروجا على معادلة الحكم الراشد والتنمية المستدامة، والبيئة جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة، ويجب أخذه بعين النظر عند تجسيد أي سياسة.

---

[1]. صمويل هنتجتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب ط2، ( دون بلد النشر، 1999)، ص 309 . 310 .pdf

[2]. بيار كلام، **تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمية**، ترجمة: شوقي الويهي، ط1، بيروت: دار الفرابي، 2004، ص 14.

[3]- Dictionnaire de Français, ***LAROUSSE***, 2 édition, Maury-Eurolivre, France 2001, p 195.

بعدها استعمل المصطلح في فرنسا في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (gouvernement)، ( وكان يقصد به طريقة وفن الإدارة) ثم انتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر تحت مصطلح (governance)، ثم أستخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية منذ سنة 1978 .[1]

**ثانيا: الحكم الراشد: جدلية الانتقال من المقاربة الاقتصادية الى السياسية**

لقد ظهرت مقاربتان فيما يتعلق بموضوع الحكم الراشد تحديدا، حيث فضلت المؤسسات المالية العالمية التي دعت الى تطبيق وصفة الحكم الراشد على أنظمة العالم الثالث حتى تستطيع تحقيق التنمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى تقبل برامج إقراضها أو جدولة ديونها لتمويل مختلف المشاريع والبرامج، ولهذا فقد كانت التعريفات الأولى للحكم الراشد لا تتطرق الى طبيعة نظم الحكم، لأنها تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، ولهذا فقد كانت معظم التقارير تتحدث عن المشكل الاقتصادي، وبالتالي فقد وصفت الأزمة في ذلك الوقت بأنها أزمة تسيير وليست أزمة نظام حكم، ولكن وبعد أن تم تقنين مبدأ التدخل باسم حقوق الإنسان، أصبحت هذه المنظمات لا تتوانى عن اتهام نظم الحكم ووصفها بغير الديمقراطية، فبدأت الشروط عليها أن تجري إصلاحات سياسية في نظم حكمها حتى تتم عملية إقراضها او جدولة ديونها، وهذا ما تم الاصطلاح عليه بـ: نظام المشروطية في القروض الذي هو ميزة ملازمة لصندوق النقد والبنك الدوليين كما سنوضحه لاحقا.

**أ . المقاربة الاقتصادية:** في بداية ظهور مصطلح الحكم الراشد على يد البنك العالمي لم تكن التعريفات تتطرق إلى شرعية نظم الحكم، بقدر ما كانت تهتم بدرجة فعالية الأجهزة الحكومية، وبالتالي فقد اهتمت هذه المقاربة بجوانب

[1] . بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية**، ط1، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص133.

التسيير والإدارة والخطط والبرامج وكيفية الإصلاح، دون الإشارة إلى مسؤولية أو حتى طبيعة نظم الحكم السياسية التي كانت تتحمل جزءً من المسؤولية في تلك الأزمات، وهذا لمنظور هو نفسه تقريبا لدى مختلف البنوك التنموية الجهوية في العالم كالبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية.[1]

لقد قدم مصطلح الحكم الراشد مفهوما جديدا يؤكد على أنّ الحكومات بعد اتساع حجم مجتمعاتها صارت في عزلة متنامية عن مواطنيها، ولهذا فقد كانت الحاجة جد ملحة لخلق فاعلين جدد يمثلون هؤلاء المواطنين وينقلون وجهات نظرهم في رسم السياسات وتقرير مستقبلهم ومستقبل أولادهم، ولعلّ هذه الآلية في حد ذاتها هي إجراء ديمقراطي .[2]

**ب . المقاربة السياسية:** فيما يتعلق بهذه المقاربة فقد ركزت على العديد من الأطروحات التي تستند إلى المعايير السياسية الغربية وفي مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان كآليات للتنمية، ويمثل هذا الاتجاه مختلف برامج الأمم المتحدة، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واللجنة الاقتصادية الإفريقية والعديد من وكالات التنمية سواء الأوربية أو المتعلقة بالدول منفردة، وترى هذه البرامج بأنّه لن يكون هناك حكم راشد دون تحول ديمقراطي، وقد تم استغلال هذه الفكرة في اشتراط تلك المؤسسات على الدول المقترضة القبول بعملية إجراء تحول ديمقراطي لتحسين أنظمة الحكم،وعبر التأكيد على شرعية البنى السلطوية وإشراك الجماهير في صنع القرارات واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق الانفتاح الليبرالي.[3]بالتالي فهذه

---

[1]. رضوان بروسي، " الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم "، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في:** العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008 . 2009، ص 168- 174.pdf

[2]. زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص 7.

[3]. راوية توفيق، المرجع السابق، ص 69- 70.

المقاربة تتدخل حتى في الشؤون الداخلية للحكم، عن طريق مطالبة الأنظمة الحاكمة بإجراء تحول ديمقراطي حقيقي.[1]

نستنتج مما تقدم أنّ الدول الغربية وعبر وسائلها ومؤسساتها المالية قد قامت بتطوير المقاربة الاقتصادية التقنية إلى مقاربة سياسية، ولعل الظروف الدولية هي التي ساعدت على تطوير تلك المقاربة،وبالتالي فقد أصبحت مؤشرات الحكم الراشد أهدافا وغايات تنموية لتحقيق النمو الاقتصادي أصبحت أو تحولت إلى خلايا ووحدات معالجة لمختلف الخصوصيات الدقيقة السياسية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر في عملية التنمية في إطار منظور علمي تراكمي شامل لإصلاح أخطاء الماضي.

**ثالثا: المنظور الغربي لفكرة التغيّر الديمقراطي وعلاقته بمصطلح الحكم الراشد**

يعتبر المنظور الغربي للتحول الديمقراطي والحكم الراشد، المنظور الأكثر رواجا في العالم، وهذا أمر طبيعي لكون أنّ معظم المنظمات والمؤسسات العالمية التي ترعى هذه المفاهيم، هي مؤسسات في الأساس ملك لتلك الدول العظمى التي تسيطر على كل مفاصل ومجالات الاقتصاد العالمي، ولهذا فإنّ الولايات المتحدة مثلا هددت مؤخرا حينما تبنت قرار القدس عاصمة لإسرائيل وعارضتها الكثير من الدول، بأن تقلص حجم الدعم الذي تقدمه إلى الهيئة الأممية إلى أكثر من 285 مليون دولار، ولهذا يتضح جليا كيف تسير الأمور، فالسياسة الدولية الحالية قائمة على فكرة من ليس معنا فهو ضدنا. [2]

[1]. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1989، مرجع سابق، ص ص 14 . 18.

[2]. قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أنظر موقع انترنت:- https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

مما تقدم يتضح جليا أنّ كل تلك المنظمات والمؤسسات تعتبر الديمقراطية مرادفا للحكم الراشد، بل والأكثر من هذا أنها تؤكد على عدم القدرة على الفصل بينهما، وعلى سبيل المثال لا الحصر جاء في الكثير من المشاريع الغربية الموجهة للفضاء المتخلف، بأنّ الديمقراطية والحكم الرشيد هما ركيزتا أي برنامج أو مخطط للإصلاح السياسي، من خلال إجراء تحول ديمقراطي حقيقي وليس شكلي بهدف الحصول على مساعدات أو قروض أو ما شابه، وعلى تجسيد الشفافية والمساءلة والعقلانية في التسيير كمدخل واقعي لبناء مقدرات الحكم الراشد.[1]

إنّ هذه العلاقة الوطيدة بين عمليتي التحول الديمقراطي والحكم الرشيد، هدفها الأسمى هو تحقيق غاية الغايات والتي تتمثل في التأسيس لفكرة التنمية الشاملة والمستدامة التي عمادها الأول والأخير هو مدخل التنمية البشرية أو الإنسانية، هذه التنمية وما يرادفها من مصطلحات كالديمقراطية والحكم الراشد كلها لا تكون لا تكون إلاّ بمشاركة تلك الجماهير في عملية صنع القرار، هذه العملية التي يمكن اختصارها من الإنسان وبه وإليه .وعلى هذا الأساس فالحكم الرشيد حسب ما تراه المدارس الغربية يجب أن يكون حكما شعبيا شكلا ومضمونا، فهو حكم بواسطة الناس ومن أجل الناس وفي النهاية لفائدة ومصلحة أولئك الناس.[2]وهو نفس التعريف الذي تتصف به عملية التحول الديمقراطي.

---

[1]. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، ( الأردن: دار دجلة)، 2008، ص 147.

[2]. محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، ط 1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية)، 2009، ص 58– 59.

لكن في مقابل هذا التعصب للمصطلحات الغربية نبعت دراسات تنتمي إلى نفس الفضاء العربي ولكنها تعتبر أكثر واقعية ومنطقية، فهي لا تعتبر الديمقراطية أو الحكم الراشد مصطلحات مقدسة بقدر ما يتم اختبارها على أرض الواقع، وقد وجد هذا التيار أنّ الديمقراطية قد تكون وسيلة من بين مجموعة من الوسائل الكثيرة التي تستعملها الدول في حل أزماتها، ولكنها ليست هي الحل كله.[1]

كما أنّ هناك عدم اتفاق بين العلماء حول ماهية الديمقراطية، وفي هذا أكدّ كل من: Nadia Molenaers و Michael Thompson على أنّ النظريات الثقافية في المجتمعات الغربية هي عبارة عن وصفات لدعم استقرار الديمقراطية وجعلها أساس التقدم، ولذلك فثقافة الديمقراطية عبارة عن انتهاج مجموعة من المناهج والمعايير التي من مخرجاتها القانون والنظام، وفي هذه الحالة نصل إلى الكثير من المساواة، ونسبة أقل من النزاعات المدنية، والحماية من ضعف وهشاشة الدولة.[2]

إذن عطفا على ما تقدم فإنه مهما يقال عن فكرة كونية ( عالمية) الديمقراطية إلاّ أنّ الواقع الدولي يؤكد عكس ما هو متداول أو ما هو مدرس من الناحية النظرية، لأنّ الكثير من الدراسات أكدت على أنّ الديمقراطية في الغرب إنما تم اعتمادها بعد فترات الإصلاح الديني من أجل تأطير تلك الصراعات الدموية، أي أنها جاءت للتقليل من حدة الصراع العنيف الجاري من

---

[1]. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، ( الأردن: دار دجلة)، 2008، ص 147.

[2]- Nadia Molenaers and Michael Thompson, *The Cultural Conditions for Democracy and Their Implications For Transitional Societies*, In: Michael Thompson, gunnar Grendstad and Per Selle, *Cultural Theory as Political Science*, Routledge, London and New York, 1 st edition 1999, p p 181-182.

أجل الوصول إلى السلطة Struggle for power والتي تسببت في كثير من الحروب والمجازر.

**رابعا: المنظور العربي للتحول الديمقراطي والحكم الراشد مفارقة التناقض الهوياتي**

في مقابل الطرح السابق الذي يدعو إلى توحيد المصطلحات واتباع نفس النمط والمنهج الذي اتبعته الدول الغربية، فإنّ هناك من يرى غير ذلك، ومن ضمن هذا التيار يؤكد فريق من الدارسين على أنّ الديمقراطية لا تعني بالضرورة أنها مرادف للحكم الرشيد، وعلى هذا الأساس يمكننا اعتبار مصطلح الحكم الرشيد مصطلحا مستقلا عن الديمقراطية، انطلاقا من أنّ التعددية والتداول على السلطة لا تدلان تماما على أنّ نمط الحكم يتسم بالرشد والعقلانية، ويبررون موقفهم هذا بأنّ هناك نماذج حكم ديمقراطي في العالم، لكنها من حيث الممارسة تفتقد إلى أي نوع من أنواع الرشادة، وهناك العكس نظم حكم شمولية أو ديكتاتورية ولكنها تتسم إلى حد كبير بالرشادة الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وكل مظاهر العدالة التوزيعية.[1]

في الميدان كل المصطلحات محاطة بجملة من المخاطر التي قد تؤدي إلى أخطار أعظم مما هو موجود، ولهذا فالديمقراطية لا تعني أنها أسلوب حتمي للحكم، وبدونها لا تقوم للدولة قائمة، لأنه كثيرا ما كانت الديمقراطية هي الأزمة أو على الأقل المتسبب في أوضاع سيئة أكثر من التي كانت قبل تطبيقها، وهذا كله يبقى خاضعا لمسألة الهوية والثقافة السائدة، ولهذا

[1]. الطاهر سعود، " موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا "، **الملتقى الدولي حول:** الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1، المنعقد بجامعة سطيف ( الجزائر ) يومي 08، 09، 2007، الجزائر، ص 36.

فالديمقراطية يجب أن تكيف وفق تلك الخصوصيات عموما حتى تلقى قبولا من طرف الجماهير وحتى الحكام.

لأنه بالنسبة للعالم العربي والإسلامي مازال إلى اليوم يخوض في جدلية وطبيعة نظام الحكم، هل يجب أن يدور ويتمحور حول شخصية الحاكم مثلما تصوره الأدبيات الدينية الإسلامية في القرون الماضية، أم أنّه لابد أن يرتكز على فكرة العودة والاستناد الى الإرادة الشعبية ومن خلال تفعيل مختلف مؤسسات الدولة، بمعنى الخروج من فكرة دولة الحاكم إلى فكرة دولة المؤسسات، من دولة الأشخاص إلى دولة التشريعات.

ويبقى المشكل في هذه الجدلية ليس في شخصية الحاكم ولا في الإرادة الشعبية، المشكل المطروح هو غياب ميكانيزمات وآليات واقعية عصرية تتماشى مع الفكر والبيئة العربية، أما مسألة أن نقول أنّ عدم وجود تحول ديمقراطي هو سبب فشل الأنظمة العربية، فهذا غير صحيح من عدة أوجه، على رأسها أننا لسنا مستعدين لتقبل فكرة الديمقراطية سواء كحكام أو محكومين أو حتى معارضة، وأنّ الجميع قد أظهر على ديكتاتورية وتسلط خفيين، ويكفي فقط أن ترى طريقة اتخاذ القرار في أحزاب المعارضة، وذلك أنّ بناها الداخلية لا تتيح هامشا معتبرا من الحرية للأعضاء، ثم بعد كل هذا تحاول أن تطالب الأنظمة الحاكمة بتطبيقه، وهنا القاعدة واضحة فاقد الشيء لا يعطيه.

كذلك فالنموذج الغربي ما كان له أن يتوصل إلى ما توصل إليه من تحول ديمقراطي ومن حكم راشد لولا توفر الشروط السياسية والاقتصادية لذلك والتي ترجع إلى أكثر من 400 سنة مضت، ولهذا فالمسار الرأسمالي وحق الملكية الذي يعتبر عامل جد مساعد على قيام مثل هذه المصطلحات، أما الدول العربية فهي لا تزال غير مستعدة لا اقتصاديا ولا سياسيا للحذو نحو هذا المسار، هذا دون أن نأخذ بعين الاعتبار أنها قد تعرضت لضغوطات شديدة

من طرف القوى العظمى حتى تقدم بعض التنازلات لصالح شعوبها، ولكن هيهات هيهات، فليس كل ما تقوله الدول الغربية وتفرضه هو ما تريد تجسيده على أرض الواقع.[1] وهنا قد نطرح تساؤلا بسيطا لا يحتاج إلى جهد الإجابة، لوضوح معالمه: ماذا سيستفيد الغرب لو أصبحنا ديمقراطيين؟ وماذا سيستفيد الغرب لو اعتمدنا على قدراتنا؟ أو صنعنا سيارات أو دواء أو غذاء؟ أعتقد أنّ هذه البرامج هي مجرد مناورات غير واضحة المعالم وتحتاج إلى أجوبة واضحة.

**خامسا: مفهوم الحكم الرشيد في الفكر العربي بين التوافقات والاختلالات**

**1 . جدلية الانتقال من الدولة الدينية إلى الدولة المدنية**

لا أحد من الباحثين والمتتبعين للشؤون السياسية ينكر بأنّ الظروف التاريخية التي مرت بها الدول الغربية في أوربا كانت سببا في تطور الفكر السياسي الغربي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الانتقال من المركزية الدينية المطلقة إلى الدولة الزمنية دولة الحق والقانون، وهذا أمر طبيعي نظرا لطبيعة الحكم المتسلط الذي كانت تفرضه الكنيسة، على معظم الشعوب الأوربية، هذه السلطة الكنسية التي سيطرت على كل مفاصل الدولة والمجتمع في كامل أوربا، لكن الحركة العلمية والتنويرية التي لاحت في الأفق في القرن الخامس عشر، أفرزت تيارات وحركات احتجاجية إصلاحية تندد بحالة الجمود والظلام الذي فرضه رجال الاكليروس ( رجال الدين ) من أجل مصالح شخصية ضيقة، فكانت بداية عصر الإصلاحات الذي تزعمه كل من جون كالفن ومارتن لوثر كينغ وبعد صراع مرير من رجال الدين انتصرت العلمانية

[1]. إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية ( مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، (منشورات ANEP، الجزائر) 2009، ص 416 . 417.

وحوصرت الكنيسة خلف أبوابها وسطعت شمس الحرية التي حلمت بها أوربا قاطبة.

يرى رائد مدرسة التحديث الغربية والت روستو بأنه لا سبيل للتقدم والتنمية إلاّ بالمرور على ما مرت به الحضارة الغربية، بداية من ضرورة التخلص من القيد الديني الذي يعتبر أفيونا ( مخدرا) يأسر العقول ويوجهها كيفما يشاء، ثم الانخراط في الحياة الديمقراطية التي ستسمح بعد تغلغلها في مختلف فئات المجتمع بالوصول إلى ما وصلت إليه أوربا، كما أنه ليس من المعقول أن تأتي امة من الأمم وتتجاوز المراحل التي مرت عليها الحضارة الغربية، ولهذا فقد تأثر الكثير من كتابنا العرب بتلك الأفكار واعتقدوا جازمين أنه لا سبيل للخلاص من براثن التخلف والتأخر العربي إلاّ بإتباع نفس النمط العلماني، ومن ثمة يكونون أمام باب من أبواب التقدم، وإلاّ فإنّ كل محاولاتهم سوف تبوء بالفشل.

طبعا هذا الكلام قد يكون منطقيا لو تم توجيهه لأمة من الأمم التي تنهج نفس النهج الذي تنهجه أوربا، ولحضارة الكثير من تعاليمها الدينية قد تم تحريفها، بل أنّ الكثير من القساوسة في الغرب مازالوا يحاربون ظواهر دخيلة غريبة عن المسيحية، ( وكما يقال عند العرب ما هكذا يا سعد تورد الإبل) ولكن بما أنّ الخطاب موجه لحضارة عربية دينها الإسلام، فالقضية لا تكون على نفس الشاكلة الغربية، لاسيما إذا علمنا أنّ هناك موروثا حضاريا وسابقة تاريخية ناجحة وخلافة راشدة وحكما عقلانيا استطاع أن يأسر عقول الأعداء قبل الأصدقاء، وقد كان مثالا في العدل والرشادة وقمة في الاستشارة الشعبية التي لا تدع مجالا لأي شك.[1]وانظر إلى رد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

[1]. محمد الغزالي، **سر تأخر العرب والمسلمين**، الكتاب 5، ط1، (لبنان: دار السراج، 2010)، ص 46 . 49.

على أصحابه ورعيته حينما سألهم لو أنه مال إلى الدنيا فقال أحد المسلمين نقومك بسيوفنا، فقال عمر الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوم اعوجاجي، يقول الدكتور خالد محمد خالد: " لم يكن هذا الموقف من أمير المؤمنين موقفا استعراضيا... إنما كان سلوكا صادقا، ونهجا تلقائيا مخلصا، ينشد عمر من ورائه الوصول إلى الحق والطمأنينة إلى أنه يحكم أمة من الأسود." [1]

**2 . نحو أسلمة العالم: المسلمون الدولة الدينية والمدنية الكل في الثوب الواحد**

إذا كانت الكنيسة في أوربا استعملت الخرافات والتجهيل منهجا للسيطرة على عقول العامة وتوجيهها الوجهة التي تريدها، ومن خلال تلك السياسة التجهيلية، استطاع رجال الدين في الغرب أن يجمعوا ثروات طائلة بغير وجه حق، بل إنهم حاربوا وقتلوا كل من اعتقد خلاف ما يعتقدون، وهذا غاليليو العالم الايطالي الذي وقف وقفة ثابتة في وجه الكنيسة التي رفضت نظريته عن دوران الأرض واعتبرتها بداية لتهديد مكانتها، ودعوة صريحة لخروج العديد من أمثال غاليليو، الذين بدورهم سيكون لهم أتباع، ومن ثمة سيتقلص نفوذ الكنيسة وتتراجع مكانتها، ويفقد القساوسة والرهبان كل الامتيازات التي شكلوها وبنوها في عدة قرون.

إنّ الديانة الوحيدة التي حفظها الله عزّ وجل من التحريف هي الإسلام، أما باقي الديانات فقد تعرضت لتحريف كبير، ولذلك فجميع الحقائق العلمية التي أثبتتها الأبحاث في كل بقاع العالم، كانت في مجملها غير متعارضة مع ما جاءت به تعاليم الإسلام، ولذلك فمن الطبيعي جدا أن يكون الدين الإسلامي معتنيا بالناحيتين الدينية والدنيوية، ولهذا فإنّ مقاربات الحكم والنظام السياسي

[1]. خالد محمد خالد، المرجع السابق، ص 134.

قد كان لها نصيب كبير في الفكر السياسي الإسلامي، وقد جاء القرآن بأعظم قاعدة وهي الشورى، هذه الشورى التي كانت أقوى ركيزة وعروة لقوة واستمرار وانتشار حكم المسلمين،يقول الله عز وجل: " والّذين استجابوا لربّهم وأقاموا الصّلاة وأمرهم شورى بينهم وممَّا رزقناهم ينفقون." الآية38 الشورى.

إذا كانت الديمقراطية وهي نظام وضعي وضعه الفلاسفة اليونان، مع تسجيل ملاحظة أنّ أشهر الفلاسفة اليونان كسقراط وأفلاطون قد رفضا هذا النظام، فأفلاطون من الذين أكدوا على ضرورة أن يسود حكم الحكماء (الفلاسفة) لتبصرهم بحقائق الأمور.[1] فإنّ الشورى بدورها هي عبارة عن نظام إلهي ووحي لتوجيه البشر إلى ما يصلح حالهم ويشد بنيانهم، ولهذا فقد كانت الشورى والمعارضة عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه جناحا الحكم الصالح كيف لا وقد كان يخلو بنفسه مفكرا ومتأملا في شدته، فتدمع عينه، فيسأله الصحابي الجليل حذيفة: ما بك يا أمير المؤمنين، فيجيب: " إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تعظيما لي...". [2]

ولعلنا بحاجة إلى عقد مقارنة بين النظامين على الرغم من عدم إمكانية عقد هذه المقارنة لاختلاف مصدر كل نظرية، بحيث كيف نقارن بين الشورى كأمر إلهي وبين الديمقراطية كمذهب وفلسفة وضعية من وضع البشر، لكن رغم ذلك سوف ندقق في حقيقة كل منهما للوصول إلى نتيجة قد تدلنا على حقائق لا يعلمها إلاّ من أخذ بالأوامر الإلهية، سبق وان أشرنا إلى أنّ الديمقراطية، هي حكم الشعب لنفسه، ويمارس هذا الحكم بصفة مباشرة أي بنفسه ( الديمقراطية المباشرة)، او عن طريق ممثليه ( الديمقراطية التمثيلية أو النيابية)، أما الشورى فتعني ممارسة الحكم عن طريق أهل الحل والعقد وهم العلماء والقراء

[1]. فوزي بوللوى، محاضرات في الفكر السياسي، ط1، (الجزائر: منشورات دار قرطبة، 2008)، ص 82.

[2]. خالد محمد خالد، مرجع سابق، ص 133.

والمتخصصون، هؤلاء الذين يستطيعون بما لديهم من معرفة ودراية أن يختاروا رأس وقائد الأمة، إلى هذه اللحظة نحن لا نزال في المعنى اللغوي والاصطلاحي.

فإذا نزلنا بمستوى التحليل إلى الواقع أو التطبيق فسوف نجد أنّ الغرب الذي يطبق قاعدة الديمقراطية بمعنى حكم الشعب صحيحة، لكن تلك التركيبة الموجودة والممثلة لفئات الشعب، هي في الواقع تعبير صريح على أهل الحل والعقد في الممارسة الإسلامية للشورى، فالغرب اليوم تحكم شعوبه بواسطة علمائهم وحكمائهم، وبالتالي هي أقرب من الشورى منها إلى الديمقراطية، لأنّ الغرب صراحة ذهبوا إلى تطبيق لب الديمقراطية وليس قشورها كما فعلت دول العالم الثالث، حين اعتقدت أنّ الديمقراطية هي حرية اختيار هذه الشعوب فقط، دون التركيز على نوعية وقيمة من يتم اختيارهم ليقوموا بمهمة تمثيل تلك الجماهير العريضة، ولهذا فلا غرابة أن تفشل الديمقراطية في بلانا العربية إذا كان التركيز على الكيف لا على الكم، وان تنجح في الغرب وذلك لتركيزهم على الكيف لا على الكم.

عطفا على ما تقدم، فإن علماء المسلمين لا يعتبرون أنّ هناك انفصالا او تناقضا بين الدين والعلم أو بين الأحكام الدنيوية والأخروية، ولهذا يؤكدون على مجموعة من المنطلقات التي بالاستناد إليها ستفند المقاربة الغربية في مواضيع الديمقراطية والحكم الراشد:

. اختلاف التصورات والأحكام والمنطلقات بين العالم الغربي العلماني، وبين العالم العربي الذي لا يفصل العلم عن الدين، فالغرب ينطلق من مسلمة داروين على أنّه لا فرق بين الإنسان والحيوان إلاّ من حيث الدرجة لا من حيث النوع، ولذلك يجب أن نقبل ونفتخر بفكرة أن يكون أجدادنا قردة، وذلك بالنظر إلى ما يرتكبه الإنسان من مجازر لا يرتكبها الحيوان الأصل وهو القرد، طبعا هذا ما

يتعارض مع العلم والعقل والدين، لأنّ الأمر الواضح وهو أنّ هذا العقل الذي ميّز به الله الإنسان هو أسمى ما فيه، فكيف بعد كل هذا يتساوى وربما يميّز القرد بالسمو عن الإنسان. [1] ثم أنّ الله عز وجل قد كرّم بني ادم وسخر لهم جميع الكائنات في خدمته يقول الله عز وجل: " **لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم** " **التين** الآية 4 ولذلك فهذا المنطلق يبين أنّ الوصول إلى نفس النتيجة في البيئتين يعتبر استنتاجا خاطئا.

. أنّ الديانة المسيحية قد تعرضت للتحريف والتزييف، وما يدلك على ذلك وجود العديد من الأناجيل والترجمات للكتاب المقدس وبالتالي من الأحق بالإتباع، بينما نحن المسلمون لنا دين واحد وكتاب واحد ونبي واحد، وبالتالي فالفرق كبير بين هذا وذاك، وفوق كل هذا فالدين الإسلامي لم يثبت ولن يثبت مستقبلا تعارضه مع العلم أو الحقائق العلمية، فهو الدين السماوي الوحيد الذي لم تطله أيادي البشر بالتزوير أو التغيير، فقد حفظه الله من فوق سبع سموات إلى أن يرث الأرض ومن عليها. قال الله عز وجل في كتابه:" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" وقال أيضا" **وما فرطنا في الكتاب من شيء** " **الانعام** الآية 38.

لقد اتجهت العديد من الدراسات العربية والإسلامية مؤخرا خاصة تركيا وماليزيا إلى مجال أسلمة المعرفة، هذا المجال الذي تغافل عنه المسلمون وضيعوا به مجدهم السالف، ويعتبر الأستاذ إسماعيل الفاروقي، الذي كتب رسالة بالإنجليزية تحت عنوان: " **إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل**" وقد تم ترجمتها إلى العربية، ومفاد هذه الرسالة أن سبب تخلف الأمة العربية والإسلامية هو عدم الانسجام بين تعاليم الإسلام والعلم من جهة وانعدام

[1]. محمد الغزالي، المرجع السابق، ص 85.

الإستراتيجية الواضحة لتوجيه الحقائق العلمية الوجهة الصحيحة التي تنسجم مع الحقائق والأبحاث العلمية. [1]

## سادسا: أسباب فشل برامج الانتقال الديمقراطي والحكم الراشد في الفضاء العربي والحلول الممكنة

### 1 . أسباب فشل البرامج الغربية للتحول الديمقراطي والحكم الرشيد في البيئة العربية

لقد تحدث الدكتور أحمد وهبان عن أزمة تخلف النظام السياسي في دول العالم الثالث، فقدم تفسيرا متكاملا لتخلف الدول النامية ولعدم بلوغها غايات التنمية السياسية، وقد حصر هذه الأزمات في سبعة عناصر واضحة وهي على التوالي: أزمة الهوية . أزمة الشرعية . أزمة المشاركة . أزمة التغلغل . أزمة التوزيع . أزمة الاستقرار السياسي وأخيرا أزمة تنظيم السلطة، وعلى هذا الأساس فالأزمات التي يعاني منها النظام السياسي في دول العالم الثالث هي سبعة أزمات.[2]

فهذه الأزمات هي ما نعتقد أنها قد مثلت ومازالت تمثل سببا كافيا لعدم بلوغ معادلة الانتقال الديمقراطي والحكم الراشد، ولهذا يجب معالجة الداء للوصول إلى الشفاء، وإذا تحدثنا عن علاج الداء فنحن نقصد علاج أسباب المرض وليس إعراضه، وعلى هذا الأساس فإنّ الإشكالية التي مازالت مطروحة وهو أنّ السياسات العربية في مواضيع الديمقراطية والحكم الراشد والتنمية اتجهت إلى علاج الأعراض ولم تتطرق إلى الأسباب، وهذا أمر كافٍ لعدم بلوغ تلك

[1]. بليل عبد الكريم، أسلمة المعرفة: إعادة صياغة المصطلح، أنظر موقع انترنت: http://www.alukah.net/sharia/0/7442/

[2]. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية 2003، ص 17، 18.

الغايات المرسومة، يقول العلامة محمد رشيد رضا " إنّ داء المسلمين ودواءه في كتابهم المنزل، ولكنهم حرَّموا على أنفسهم العلم والعمل به " .

إننا إذا تمعنا في مبادئ الديمقراطية ومؤشرات الحكم الرشيد فإننا نكون أمام إعادة اجترار ما جاءت به المدارس الغربية لإحداث تبعية من نوع جديد، لأنّ الدعوة إلى الأخذ بمجموعة من القيم الغربية وعلى رأسها الديمقراطية في جو غير مهيأ لنجاح الديمقراطية، غالبا ما يؤدي إلى الوقوع في نفس الفخ الذي وقعت فيه دول العالم الثالث أيام الاشتراكية؛ كما أنّ التدقيق بين مصطلحي الديمقراطية والحكم الرشيد، من منطلق أنّه يمكننا دراسة أسلوب الحكم بشكل مستقل عن الديمقراطية، خاصة في معناها الضيق المتعلق بالتعددية والتداول على السلطة، أضف إلى ذلك بأنّ هناك نماذج للحكم السيئ في دول ديمقراطية، كما أنّ هناك دولا غير ديمقراطية، وفي المقابل استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لأنّ إستراتيجيتها الاقتصادية اتسمت بالحكم الرشيد، ومن هنا فالتعددية والتداول على السلطة لا يعنيان آليا الحكم الرشيد.[1]

والواقعية العلمية تؤكد على أنّ البيئة التي طبقت فيها الديمقراطية في الدول الغربية ليست هي نفسها البيئة العربية أو الأفريقية، فهناك من الدول الأفريقية التي مازالت إلى يومنا الحالي تعيش حياة البدو الرحل والقبيلة، بل أنّ هناك مناطق في أواسط إفريقيا مازالت لم تخرج بعد من مرحلة الفكر البدائي أو العقلية البدائية، كما سماها الباحث والمؤرخ الفرنسي " ليفي برول ليسيان." Lévy-Bruhl, Lucien، وبعد كل هذا نتحدث عن الديمقراطية في أفريقيا.[2]

---

[1]. مصطفى كامل السيد، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، ط1، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص ص 50 . 51..

[2] –**Lévy-Bruhl, Lucien (1857-1939)**, *la Mentalité primitive*, Encarta 2010.

## 2 . إحياء الأنموذج المحلي في عملية التنمية والتطور في العالم العربي الحتمية التي لابد منها

إذا تحدثنا عن ضرورة الرجوع إلى الأصل وإحياء التراث والموروث الحضاري للأمة العربية والإسلامية، فلا يعتقد المتلقي أننا نقول بفكرة الانغلاق والتقوقع على الذات، والعودة إلى ما انتهى إليه أسلاف هذه الأمة في العصر العباسي، بل يجب أن يُفهم من طرف الجميع أنّ الإسلام ليس مجرد منهج أخروي فهو منهج عالمي متجدد، ولعل الاكتشافات والاختراعات العلمية كل يوم تدل على أنّ الإسلام مواكب لكل ما تقوم به الإنسانية، بل ويوجهها في كل زمان ومكان إلى الخير العام.

لقد استطاع أوائل هذه الأمة الإسلامية منذ عهد الرسول أن يؤسسوا أنموذجا متقدما للدولة المدينة التي رغم بساطتها، إلاّ أنّ دستورها المتين والصحيح مكنها من أن تصبح في فترة وجيزة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.[1]

ولعل كل تلك النجاحات لم تكن لتفَسَرَ إلاّ من خلال أمرين اثنين: **أولهما** أنّ الديانة الإسلامية ديانة الحق والتي لم تتعرض لا للتحريف ولا التزييف، ولهذا لم يرد فيها ما يخالف الحقائق العلمية، **وثانيهما** أنّ مصطلح رجال الدين لم يدرجه المسلمون في أدبياتهم ولا تعاملاتهم وإنما أدرجوا فكرة رجال العلم الذين ميزهم الله عمن سواهم قال الله عز وجل: " **نرفع درجات مَّن نَّشاء وفوق كُلِ ذي علم عليم** " **يوسف** الآية 76. وبالتالي فلما تخلى المسلمون فيما بعد عن تلك التعاليم السمحة واتبعوا تعاليم غيرهم ومجدوها

---

أيضا أنظر: أشلي مونتاغيو، **البدائية**، ترجمة، محمد عصفور، ( الكويت: عالم المعرفة، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، مايو 1982، ص 277 – 278.pdf

[1]. خالد محمد خالد، المرجع السابق، ص 10 . 13.

سقطت تلك الحضارة شيئا فشيئا حتى أضحت تتداعى عليها الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها. والأكثر غرابة من هذا كله أن العرب والمسلمون إذا أرادوا تطبيق أنموذج معين لم يمحصوه ولا يسقطوه على واقعهم وتفكيرهم للخروج بأنموذج جديد يتماشى مع تلك الخصوصيات التي لا حياد عنها على الإطلاق، بل ينطبق عليهم في كل ذلك ما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: " **المغلوب مولع باقتداء الغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أنّ النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه...**".[1] بل الأحرى قبل ذلك ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم:" **لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه.**

كما أنه من الضروري أن نعلم بأنّ الموضوعية العلمية تفرض على أي باحث أن لا يتعصب لآرائه، أو أن يفرط في الذاتية والعواطف لدرجة يفقد معها البحث صبغته العلمية، ويتحرج إلى مصاف الدراسات الغائية والتي تبحث فيما يجب أن يكون بدل البحث في الواقعية وما هو كائن، ولهذا فقد ظهر تيار في العالم العربي وغيره من دول العالم الثالث، لا يمنع الاستفادة من التجارب العالمية الأخرى، ولكن لا يتقيد بتطبيقها الحرفي، إذ تتيح هذه النظرية هامشا من الحرية في التطبيق والتكييف، واضعة في عين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والبيئة والعقلية البشرية، وحتى الانتماءات العرقية، وقد اصطلح على تسمية هذه **بـ: نظرية التعلم Learning Theory**.

لقد جاءت هذه النظرية للحلول محل نظرية التبعية والفشل الذي وقعت فيه في تفسير واقع الدول المتخلفة وعلى رأسها البلاد العربية، وتقوم هذه النظرية الجديدة على فكرة عدم استبعاد إمكانية قدرة الدول النامية على إضفاء

[1]. عبد الرحمان ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ط1، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 161.

الخصوصية على المفاهيم والبرامج والمبادرات الواردة إليها من الخارج سواء من حيث الفكر أو الممارسة، وبذلك الخروج من الفكرة التقليدية بأنّها مجرد تبعية لما هو وافد، لاسيما وأنّ هذه النظرية تضع مجموعة من الأسس والمعايير والآليات التي يمكن بناءً عليها الحكم على نجاح التغيير عبر عملية التراكم المعرفي؛ بمعنى الاستفادة من تلك التجارب بقدر عدم تعارضها مع الخصوصيات المحلية، وبالتالي الخروج من فكرة اعتبارها مجرد استجابات لضغوطات خارجية تماشيا مع توجهات المؤسسات الدولية والأطراف الممولة والمانحة.[1]

يؤكد الدكتور إسماعيل معراف على أنّكل المحاولات العربية للانتقال الديمقراطي شكلية ولم تمس الجوهر، وهو نفس ما يمكن أن يقال عن الحكم الراشد، وهو الأمر الذي دفع الباحثين إلى طرح سؤال أكثر عمقا من سابقيه، والذي مفاده: **هل انحازت النخب السياسية في البلاد العربية إلى خيار التحول الديمقراطي فعليا؟ أي هل انحازت رغبة في الديمقراطية أم اضطراريا؛ بفعل الضغوطات الداخلية والخارجية على حد سواء؟.**[2] أو بمعنى آخر مثلما يشير الدكتور ناجي عبد النور، أنّ طبيعة هذا الانحياز كان خوفا من تبعات الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تحدث عنها صمويل هنتنجتون؛ هذه الموجة التي مست معظم دول العالم، وتوقفت عند أبواب الدول العربية ولم تتحرك بعدها بشبر واحد.[3]

---

[1]. راوية توفيق،المرجع السابق،ص 25..

[2]. إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص 469.

[3]. ناجي عبد النور،"النظم السياسية والتحول الديمقراطي"، مداخلة في **الملتقى الوطني:** حول العملية السياسية والتداعيات العولمية، المنعقد بجامعة المسيلة ( الجزائر ) يومي 24، 25 أفريل 2011.

يجيب الدكتور عبد النور بن عنتر على هذه التساؤلات بأنّ الديمقراطية في الواقع السياسي العربي لا تتبع دوما من قناعات سياسية حقيقية، لأنّ العديد من الأحزاب السياسية تطالب بالديمقراطية فقط لأجل أن تحل محل الأحزاب الحاكمة، وليس بهدف تغيير شكل أو نمط نظام الحكم، وبهذا المعنى فالمناداة بالديمقراطية من قبل هذه الجماعات تكون شكلية ومؤقتة، وحتى في حال وصول هذه المعارضة إلى السلطة سيتم الانقلاب على ما كانت تنادي به ( ديمقراطية على الطريقة العربية)، وبالتالي فشتانا بين التكتيك الديمقراطي الموصل للسلطة تحت أي غطاء، وبين القناعات السياسية الراسخة التي تؤمن بالديمقراطية كفكرة وممارسة.[1]

**الخاتمة:**

ما يمكن استنتاجه بعد كل هذا التحليل أنّ مسألة نجاح عملية الانتقال أو التحول الديمقراطي بصفة الإطلاق ستبقى مسألة نسبية، لأنّ واقع العديد من الأنظمة في دول العالم العربي التي حاولت الارتماء في أحضان التحولات الديمقراطية متأسية في ذلك بدول أوربا الشرقية التي كانت شيوعية إلى عهد غير بعيد، لم تزدها الديمقراطية إلاّ تمزقا وذلك لغياب أهم جذور وميكانيزمات المعادلة الديمقراطية والمتمثلة أساسا في الاستعداد العام لقبول الاختلاف، والتنوع، والتداول والحرية، وحتى في المفارقة التناقضية الواضحة بين البيئتين العربية والغربية في تحديد المفاهيم وكذا في طريقة وأنماط التفكير، وفي العديد من الخصوصيات القيمية كالدين والعادات والتقاليد والأعراف التي لم تكن في يوم من الأيام متماثلة في كلا المجالين ولن تكون.

[1]. عبد النور بن عنتر، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 273، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2001، ص 11.

كذلك غياب فكرة المنظور أو الرؤية الواحدة لدى مختلف المجتمعات فكل مجتمع وله منطلقاته التي يتصور فيها دولته المستقبلية التي يصبو إلى تأسيها وإرساء قواعدها، هذا طبعا دون أن نغفل بأنّ الدولة في الغرب قد تأسست على مخرجات معاهدة واستفاليا 1648، وهذا عكس نشأة الدولة في الفضاء العربي الذي تتغلب فيها النزعة القبلية والعشائرية والعصبيات على ما هو متداول في أوربا من مؤسسات وأنظمة قانونية.

زد على هذا فإنّ الفكر الغربي القائل بحتمية الانتقال من المركزية الدينية إلى المركزية المدنية التي عمادها الأساسي مبدئي: الديمقراطية والحكم الرشيد، لا تعتبر حتمية بالنسبة لنا نحن المسلمين والعرب، كما لم تعتمد بالنسبة للصين وحملة النمور الأسيوية معها،وذلك لوجود الكثير من الميكانيزمات التي تجعل هؤلاء يختلفون عن أولئك، ولذلك فحتى إذا أردنا الاقتباس من هذه النماذج، لابد علينا في بداية الأمر أن نمحصها ونصفيها وفق ما تقتضيه قيمنا وخصوصياتنا، وان نستفيد من نظريات التعلم التي تجعل من الناقل متحرياً لما يليق به، وما يلائم توجهاته، ولعلنا نستشهد هنا بما قاله الغزالي في كتابه سر تأخر العرب والمسلمين، يجب قبل نقل أي شيء من الحضارة الغربية المعاصرة، أن تتم غربلة المنقول سواءً من تراثنا أو من أفكار الحضارة الغربية الحديثة، حتى لا يتعارض مع أي شيء من خصوصياتنا وهوياتنا ومنطلقاتنا الحضارية.

**توصيات الدراسة:**

التأكيد على أنّ المصطلحات الجديدة المتداولة في قاموس العلوم السياسية والاقتصادية والأمنية كلها مصطلحات، لها تعريفاتها الخاصة والمتعلقة بالبيئة العربية وبالثقافة المحلية .

. على المستوى التنظيري تسعى الدراسات السياسية إلى إسقاط النظريات على الواقع بمعنى محاولة تطبيقها والحكم على مدى نجاحها أو فشلها، صحيح أنّ هذه النظريات الغربية عن التحول الديمقراطي والحكم الرشيد قد نجحت في الغرب، ولكن لابد من إدراك حقيقة قد خفيت على كثير أن العوامل البيئية والذهنية العالم ثالثية ليست نفسها بالمقارنة بالغرب، بل الأكثر من ذلك أن حتى بالنسبة لدول العالم الثالث فبيئاتهم وذهنياتهم غير متماثلة، ولهذا فكيف نريد من أنموذج معين نجح في ألمانيا أن ينجح في النيجر، لأنها حقا مفارقة المفارقات.

. السعي نحو ترسيم فرق بحث محلية تعمل على غربلة التراث وكذلك الوافد من الأفكار الأجنبية، مع ضرورة تكييفها مع الخصوصيات

. فتح نقاش علمي حول مصطلح أسلمة المعرفة، وكيفية إقناع الدول والشعوب الأخرى بدرجة التكامل الموجودة بين الدين ( الإسلام) وبين العلم والأبحاث والدراسات العلمية.

. إعطاء فرصة للعقول والبرامج المحلية حتى تثبت وجودها على أرض الواقع، ولتبرهن الى أنصار التبعية الغربية، أنّ التنمية والتطور والتحديث هي أهداف لا تتحقق إلاّ بأبناء الوطن الأم.

## قائمة المراجع:

### أولا : الكتب:

### أ . بالعربية:

. ابن خلدون عبد الرحمان، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ط1، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

. أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وأخرون، ( الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004).

. بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية**، ط1، ( الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012).

. بوللوى فوزي، محاضرات في الفكر السياسي، ط1، (الجزائر: منشورات دار قرطبة، 2008).
. التميمي رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، ( الأردن: دار دجلة)، 2008.
. خالد محمد خالد، **خلفاء الرسول**، ط4، ( بيروت: دار الكتب العلمية، 2004).
. دخيل محمد حسن، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، ط 1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009).
. توفيق راوية، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005).
. السيد مصطفى كامل، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، ط1، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
. صقر نادية حسنى، **العلم ومناهج البحث في الحضارة الإسلامية**، ( القاهرة: جامعة المنيا كلية الدراسات العربية، مكتبة النهضة المصرية، 1991).
. الغزالي محمد، **سر تأخر العرب والمسلمين**، الكتاب 5، ط1، (لبنان: دار السراج، 2010).
. الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ( القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ).
. كلام بيار، **تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمية**، ترجمة شوقي الويهي، ط1، ( بيروت: دار الفرابي، 2004 ).
. مصباح عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
. معراف إسماعيل، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية ( مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، (منشورات ANEP، الجزائر 2009).
. مونتاغيو أشلي، **البدائية**، ترجمة، محمد عصفور، ( الكويت: عالم المعرفة، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو 1982).pdf
. هنتجتون صمويل، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب ط2، ( دون بلد النشر، 1999).pdf
. الهواري صلاح الدين وأخرون، **المعجم الوسيط المدرسي عربي عربي**، ( بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، د. ت .ن)
. وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**،( الإسكندرية، الدار الجامعية 2003 ).

**ب . بالأجنبية:**

**- Dictionnaire de Français, *LAROUSSE*, 2 édition, Maury-Eurolivre, France 2001.**

Molenaers Nadia and Michael Thompson, *The Cultural Conditions for - Democracy and Their Implications For TransitionalSocieties*, In: Michael Grendstad and Per Selle, *Cultural Theory as Political* Thompson, gunnar .*Science*, Routledge, London and New York, 1 stedition 1999

**ثانيا: الدوريات والمذكرات والملتقيات:**

. بروسي رضوان، " الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم "، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في:** العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008 .2009

. بن عنتر عبد النور، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 273، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2001.

. سعود الطاهر، " موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا "، **الملتقى الدولي حول:** الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1، المنعقد بجامعة سطيف ( الجزائر ) يومي 08، 09، 2007، الجزائر.

. عبد النور ناجي،" النظم السياسية والتحول الديمقراطي"، **مداخلة في الملتقى الوطني:** حول العملية السياسية والتداعيات العولمية، المنعقد بجامعة المسيلة ( الجزائر ) يومي 24، 25 أفريل 2011.

**ثالثا: التقارير والوثائق الرسمية**

**أ . بالعربية:**

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1989 النظم المالية والتنمية مؤشرات التنمية الدولية، ط1، القاهرة: مطابع الأهرام، 1989.pdf

**ب . بالأجنبية:**

-U N D P, RAPPORT MONDIAL SUR LE DÉVELOPPEMENT HUMAIN 2002 Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, Publié pour le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), New York, U S A, 2002. pdf

**رابعا: المواقع الالكترونية**

. عبد الكريم بليل، أسلمة المعرفة: إعادة صياغة المصطلح، أنظر موقع

انترنت:/http://www.alukah.net/sharia/0/7442

. قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أنظر موقع انترنت:

https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-

**-Lévy-Bruhl, Lucien (1857-1939)**, *la Mentalité primitive*, Encarta 2010.